

جيش الاحتلال الإسرائيلي ينهب ويسرق الفلسطينيين

أولاً: الوقائع

منذ حوالي سبعة شهور وإسرائيل مستمرة في عدوانها الحربي على قطاع غزة، والذي أودى حتى الآن بحياة أكثر من 32.623 ألف فلسطيني معظمهم من النساء والأطفال، وجرح أكثر من 75.000 ألف آخرين بجروح مختلفة، وإجبار أكثر من 1.7 مليون على النزوح من أماكن سكناهم إلى مناطق مزدحمة وغير آمنة ولا تتوفر فيها متطلبات الحد الأدنى من العيش الكريم،¹ مع تعريض حوالي 500 ألف مواطن في مدينة غزة وفي شمال القطاع إلى خطر المجاعة بسبب منع إسرائيل وصول المساعدات الإنسانية إلى هناك، يضاف إلى ذلك آلاف الأسرى الذين تخفيهم إسرائيل قسرياً في معسكرات للجيش ويبدو أن العشرات منهم قد لقو حتفهم تحت التعذيب ونتيجة المعاملة القاسية واللاإنسانية،² ولدنا في الهيئة شهادات موثوقة عن تعرض العديدين منهم إلى اعتداءات جنسية.

يوماً بعد يوم تتكشف حجم الجرائم التي ارتكبتها جيش الاحتلال في قطاع غزة، من تعمد لاستهداف المدنيين، وتدمير البنية التحتية (أكثر من 70 ألف وحدة سكنية في قطاع غزة تم تدميرها بشكل كامل)،³ واستهداف المستشفيات وإخراجها عن الخدمة، واستهداف المدارس ومراكز الإيواء، وتنفيذ اعدامات ميدانية لمدنيين أبرياء، إضافة إلى قائمة طويلة من جرائم الحرب الأخرى التي استعرضتها بالتفصيل محكمة العدل الدولية في لاهاي، في قرارها الذي أصدرته بتاريخ 26 يناير 2024 ضد إسرائيل بطلب من جنوب أفريقيا، والذي فرضت بموجبه على إسرائيل اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية أو التحريض عليها، وذلك بعد أن توصلت المحكمة إلى قناعة بوجود أساس معقول لارتكاب إسرائيل أعمال الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

¹ هذه أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، <https://www.apt.ch/en>، تاريخ الاسترداد: 2024/3/31.

² وفقاً لتحقيق نشرته صحيفة هآرتس العبرية بتاريخ 2024/3/7، <https://www.haaretz.com/israel-news/2024-03-07/ty-article/premium/27-gaza-detainees-died-in-custody-at-israeli-army-facilities-since-the-start-of-the-war/0000018e-1322-d950-a18e-f3bbaa370000>، تاريخ الاسترداد 2024/3/31.

³ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق.

أعمال النهب والسلب والسرقات لممتلكات الفلسطينيين في غزة، هي من جرائم الحرب التي كشفت عديد التقارير الصحفية ولدينا في الهيئة المستقلة شهادات موثوقة من الضحايا بشأنها، أن جنود جيش الاحتلال قد أقدموا عليها بشكل ممنهج في قطاع غزة. فمنذ 26 أكتوبر 2023، وإسرائيل مستمرة في تنفيذ عملية عسكرية برية على قطاع غزة، تتضمن اقتحام المناطق السكنية ومداومة المنازل وتفتيشها وتنفيذ حملات اعتقال واسعة، وإقامة قواعد عسكرية وحواجز لمنع المواطنين من التنقل بحرية وبخاصة ما بين شمال القطاع وجنوبه، وعلى هذه الحواجز يتم تفتيش الناس واعتقالهم وتعذيبهم وإساءة معاملتهم وهناك شهادات وتقارير تفيد بتنفيذ جنود جيش الاحتلال لإعدامات ميدانية للعديد منهم.

ينهب جنود جيش الاحتلال الفلسطينيين أثناء اقتحام منازلهم ومحلاتهم التجارية ومخازنهم وتفتيشها -تلك العقارات التي يكون أصحابها قد تركوها على عجل بفعل القصف وإنذارات الجيش، أو أثناء إخضاعهم للتفتيش البدني على الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش التي أقامها الجيش في مناطق من قطاع غزة وبخاصة الحواجز والبوابات المقامة على شارع صلاح الدين. وقد وثق بعض الجنود ما قاموا به من نهب للممتلكات ونشروه على وسائل التواصل الاجتماعي مفتخرين بفعاليتهم وقال أحدهم أن سيهدي قلادة استولى عليها من أحد المنازل في غزة إلى صديقه.

هذا السلوك ليس جديداً على جنود جيش الاحتلال، حيث سبق أن ارتكب الجنود أعمال نهب وسرقات لممتلكات الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة أثناء مداومتهم لمنازل المواطنين في قرى ومدن ومخيمات الضفة، وقد ازداد ارتكاب تلك الأعمال واتسع نطاقها بعد الحرب على غزة. وشملت أيضاً العمال الغزويين الذين كانوا في إسرائيل صبيحة السابع من أكتوبر ونقلتهم قسراً إلى الضفة الغربية، حيث جرى تجريدهم من نقودهم هم الآخرين.

"العامل (م) كان يعمل في إسرائيل يوم 7 أكتوبر بتصريح عمل ساري المفعول، اعتقله الجيش عبر حاجز للشرطة يوم 2023/10/11، بعد أن عرفوا أنه من غزة، وأخذوا حقيبته بما فيها من نقود ومحتويات ومقتنيات خاصة، ولم يعيدوها له على الرغم من الإفراج عنه بتاريخ 2023/11/14 عبر معبر كرم أبو سالم".

"عامل آخر يدعى (ف) وهو من غزة وكان يعمل في إسرائيل بتصريح عمل ساري المفعول، يقول إن جيش الاحتلال اعتقلوه من شقة كان يقيم فيها وهو وعمل آخرين بتاريخ 2023/11/1، وتعرض خلالها للتعذيب، وأفاد أنه تم قوات الشرطة جردته من هاتفه الخليوي وبطاقته الشخصية (الهوية)، والنقود التي كانت بحوزته".

وبحسب الشهادات الموثوقة التي جمعها باحثو الهيئة في قطاع غزة من النازحين أو الأسرى الذين أفرج عنه، وبحسب تقارير صحفية وحقوقية وعن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة،⁴ فإن جنود جيش الاحتلال قد جردوا فلسطينيين من نقودهم وهواتفهم المحمولة وحواسيبهم وغيرها من الممتلكات التي كانت بحوزتهم أثناء نزوحهم من الشمال إلى جنوب القطاع أو أثناء احتجازهم ولاحقاً اعتقالهم واقتيادهم إلى مراكز ومعسكرات الاعتقال، كما أفاد آخرون بأن الجنود نهبوا منازلهم واستولوا على ما فيها من نقود ومجوهرات وهواتف وحواسيب وتذكارات ووثائق شخصية مهمة، وفي بعض الحالات أبلغ عن نهب آثار، وقد أفادت النساء بشكل خاص بأن الجنود الذكور والمجنّدات قد نهبوا حليهن ومجوهراتهن الذهبية والفضية التي كن يرتدنها إضافة إلى نقودهن وهواتفهن ووثائق مهمة كانت بحوزتهن، إما أثناء الاعتقال أو النزوح أو مدهمة المنازل.

"تقول المواطنة (ن) من قطاع غزة بأن جنود جيش الاحتلال جردوها من مبلغ وقيمته 3700 كان بحوزتها يوم اعتقالها أثناء نزوحها إلى جنوب القطاع بتاريخ 2023/12/29، وحرروا لها به وصل، إلا أنهم لم يعيدوا له هذا المبلغ حتى بعد أن تم الافراج عنها، وهي لا تعرف شيء عن هذا المبلغ".

"قناة أخرى تدعى (أ) تقول إنها وبتاريخ 2023/11/22، وأثناء نزوحها من معسكر جباليا إلى الجنوب عبر ما يسمى الممر الآمن، استوقفها الجنود على حاجز عسكري، وأمروها بترك حقيبتها التي تحوي ذهب لوالدتها بقيمة 40 ألف دينار، قبل أن يعتقلوها ويقتادوها إلى أحد معسكرات الجيش، وهي قالت للجنود عن الذهب، لكنهم لم يكثرثوا ولم يكتبوا لها صل بالحقيبة، وهي لا تعرف عنها شيئاً".

لا يوجد تقدير رسمي بقيمة الأموال التي نهبها جنود جيش الاحتلال من الغزيين، إنما المعلومات الصادرة عن جيش الاحتلال تتحدث عن مئات ملايين الشواكل، والأموال المعلن عنها هي تلك التي يكون قد تم وضع اليد عليها ومصادرتها بأوامر وإجراءات رسمية من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ومن قبل الوحدة المتخصصة فيه "وحدة إخلاء الغنائم"، حيث يعتمد الجيش إلى مصادرة أموال للفلسطينيين بما في ذلك مجوهرات ونقود ومحال صرافة وحوالات مصرفية بحجة أنها تستخدم في تمويل الإرهاب دون أن يسوق أدلة على ادعاءاته. وهي تختلف عن الأموال المقصودة هنا والتي هناك أدلة على تورط جنود جيش الاحتلال في نهبها وسرقتها دون ضرورة عسكرية أو أوامر من قادة الجيش المسؤولين.⁵

⁴ تقرير المركز الأوروبي ومتوسطي، تقرير قناة الجزيرة، تقرير للتلفزيون العربي، وكالة الأناضول، وصحيفة هارتس. ونشير بشكل خاص إلى تقرير صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، بشأن الغنيمة والنهب في حروب إسرائيل: ما هو حجم الأموال التي سرقها الجيش الإسرائيلي وماذا فعل بها؟ بتاريخ 2024/3/11.

⁵ انظر في تقسيم الأموال التي ينهبها جنود جيش الاحتلال، تقرير مركز مدار، المرجع السابق.

وعلى الرغم من ذلك، لا تتخذ حكومة الاحتلال الإسرائيلي أي إجراءات لإيقاف هذه الظاهرة أو مساءلة المتورطين فيها، مما يدل على موافقتها عليها وعلى غيرها من الجرائم التي تدعي الأوساط الرسمية والمجتمعية الإسرائيلية أن الجنود أقدموا عليها بدون أوامر -تحت مظلة "سلوك الجيش غير المنضبط"، وهذا يؤكد إضافة إلى مجمل الجرائم التي أقدم عليها جيش الاحتلال في غزة، بأن لدى الجيش ضوء أخضر لفعل كل شيء بدون خطوط حمراء ضد الفلسطينيين بدافع الانتقام ومعاقبتهم جماعياً -هناك استباحة للفلسطينيين. وهذا السلوك يأتي منسجماً مع تحريض رئيس حكومة الاحتلال ووزير الدفاع وباقي الوزراء على استباحة دماء الفلسطينيين وممتلكاتهم، وهو يعكس نية الإبادة الجماعية عند المسؤولين الإسرائيليين.

ثانياً: القانون الدولي

يقصد بالنهب أخذ الممتلكات الخاصة عنوة من رعايا العدو من قبل جيش غازٍ أو محتل. وتوضح أركان الجريمة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أن يكون الاستيلاء قد تم لاستعمال خاص أو شخصي.⁶

يحظر القانون الدولي على الأطراف المتحاربة النهب بشكل صريح، إذ تنص المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة على أن السلب محظور. بينما تعتبر المادة (147) من ذات الاتفاقية أن اغتصاب الممتلكات المحمية بدون ضرورة حربية وعلى نطاق واسع وبطريقة غير مشروعة وتعسفية، هو من المخالفات الجسيمة، التي تلزم الدول الأطراف بملاحقة المتهمين فيها وأن تفرض عليهم عقوبات جزائية فعالة. وتنص المادة (28) من لائحة لاهاي لسنة 1907، بأنه يحظر تعريض مدينة أو محلة للنهب حتى وإن باغتها الهجوم. وتحظر اتفاقية جنيف بشكل خاص نهب الممتلكات الشخصية للأشخاص المحرومين من حريتهم (المادة 97: 98).

يعد النهب جريمة حرب وفقاً للمادة (16/ب/2/8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث نصت هذه المادة على أنه: "لغرض هذا النظام الأساسي تعني "جرائم الحرب": ب) الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي، أي فعل من الأفعال التالية: نهب أي بلدة أو مكان حتى وإن تم الاستيلاء عليه عنوة". ووفقاً لذات المادة من نظام

⁶ موقع الصليب الأحمر الدولي، قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1/rule52#Fn_FE5EC1C6_00024، تاريخ الاسترداد 2024/3/31.

روما فإن الاستيلاء على الممتلكات دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة، يعد جريمة حرب.

ثالثاً: توصيات

ينهب جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين في قطاع غزة دون رادع، إنهم ينهبون بشكل ممنهج، وهي جريمة حرب وفقاً للقانون الدولي، هذا إلى جانب الجرائم الأخرى التي يرتكبونها بصورة يومية وممنهجة ضد المدنيين الفلسطينيين في القطاع وضد ممتلكاتهم، وقد استعرضت محكمة العدل الدولية هذه الجرائم في قرارها بخصوص دعوى الإبادة الجماعية المقدمة من جنوب أفريقيا ضد إسرائيل.

تعكس هذه الجرائم من جملة ما تعكسه، أن إسرائيل تستبيح الفلسطينيين بلا خطوط حمراء، الحكومة ليس لديها خط أحمر حقيقي من المجتمع الدولي، والجيش ليس لديه خطوط حمراء من الحكومة ولا من قادته. إن الحل الكفيل بإنهاء كل ذلك بما في ذلك أعمال القتل والسلب والنهب هو الضغط الجدي على إسرائيل لوقف العدوان على غزة ومحاسبة المتورطين بجريمة الإبادة الجماعية والكشف عن الحقيقة وتعويض الضحايا.